CCW/GGE/2008-II/1 27 March 2008

ARABIC

Original: ENGLISH

فريق الخبراء الحكوميين للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

۲۰۰۸، الدورة الثانية
جنيف، ۷-۱۱ نيسان/أبريل ۲۰۰۸
البند ٦ من حدول الأعمال

الذخائر العنقودية

تجميع المعلومات الواردة من الوفود بشأن المواضيع المدرجة في برنامج العمل المؤقت

مقدم من الرئيس*

أولاً - مقدمة

1- قُدِّم منذ انعقاد المؤتمر الاستعراضي الثالث (٧-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦) عدد من المساهمات (اقتراحات، وثائق عمل، بيانات، تعليقات، ملاحظات) بشأن المواضيع المدرجة في برنامج العمل المؤقت للدورة الثانية التي سيعقدها فريق الخبراء الحكوميين في عام ٢٠٠٨ (CCW/GGE/2008-II/2). وتيسيراً لمواصلة النظر في تلك المواضيع، تم تلخيص النقاط الأساسية الهامة لتلك المساهمات وتجميعها وفقاً للبنود المدرجة في برنامج العمل المؤقت المحدد لاجتماع نيسان/أبريل.

٢- وتعرض هذه النقاط الأساسية الهامة في إطار كل بند دون مراعاة أي تسلسل تفضيلي. وترقم الفقرات لأغراض مرجعية فقط. ولم تتم الإشارة إلى مقدمي المساهمات لأن المقصود من الوثيقة ليس تقديم فكرة عامة شاملة عن مساهمات الدول بل أن تكون الوثيقة أداة عمل تُعد لتيسير النظر في المواضيع المعنية.

ثانياً - القانون الإنساني الدولي وتنفيذه

٣- لئن كانت قواعد القانون الإنساني الدولي العامة تنص على إطار للحد من الآثار العشوائية المحتملة لجميع الأسلحة، فهي تساعد أيضاً على وضع معاهدات معينة خاصة بالأسلحة التي قد تسبب معاناة إنسانية غير مقبولة. وتشهد الخصائص المحددة للذخائر العنقودية كما يشهد تاريخها من حيث المشاكل الإنسانية الحادة التي تحدثها شهادة قوية على ضرورة وضع ضوابط حديدة وأكثر تحديداً. وتساعد تلك القواعد على تدعيم القانون والحد مما لا مبرر له من وفيات المدنيين والمقاتلين وإصاباهم ومعاناهم؛ وهي تفرض قيوداً على كيفية استعمال الأسلحة وتبين التدابير التي ينبغي اتخاذها للحد من الآثار المترتبة عليها في المدنيين والأعيان المدنية. وتسمل أهم هذه القواعد:

* قُدمت هذه الوثيقة بعد التاريخ المحدد لتقديمها.

(A) GE.08-60631 280408 280408

- (أ) قاعدة التفرقة،
- (ب) وقاعدة حظر الهجمات العشوائية (أي، نظراً إلى الآثار التي تخلفها الذحائر العنقودية في مناطق واسعة وإلى إطلاقها عدداً كبيراً من الذحائر الفرعية غير الموجَّهة، كيف يفرق بين الأهداف العسكرية والمدنيين في منطقة مأهولة مستهدفة)،
- (ج) وقاعدة التناسب، (أي، كيف يمكن تحديد "الميزة العسكرية المرتقبة" على ضوء نسب الفــشل المتغيرة وغير المتوقعة ظاهرياً لنماذج عديدة من نماذج الذخائر العنقودية)،
- (د) والقاعدة المتعلقة بالاحتياطات المستطاعة (أي، كيف يمكن تطبيق هذه القاعدة على ضوء الخصائص المعروفة للذخائر العنقودية وآثارها المتوقعة).

3- تعتبر الذخائر العنقودية ذخائر قانونية ومشروعة على حد سواء شريطة أن تُتخذ التدابير اللازمة للحد قدر الإمكان من آثارها في الإنسان. وتوفر مجموعة قواعد القانون الإنساني الدولي الحالية أساساً متماسكاً لبلوغ أغراضنا. وتتسم ضرورة ضمان مراعاة مبدأ التفرقة المكرس في المادة ٤٨ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف المبرمة في عام ١٩٤٩ بأهمية خاصة، شأنها شأن مبدأ الاحتياط المطابق للتدابير المنصوص عليها في المادة ٥٧ من الصك نفسه.

ه- يجب أن ينص أي بروتوكول جديد صراحة على مبادئ القانون الإنساني الدولي ذات الصلة.

7- يجب أن تركز المفاوضات على النظر في الأحكام المتصلة باستعمال الذحائر العنقودية. وقد تنطوي تلك الأحكام على تحديد قواعد القانون الإنساني الدولي التي تسري على استعمال الذحائر العنقودية وتوضيح تطبيقها. وقد تفيد أيضاً في تحديد الممارسات العسكرية الجيدة التي تنطبق على استعمال الذحائر العنقودية، بما يشمل على سبيل المثال، الحمايات والضمانات التي يمكن تطبيقها عن طريق عملية الاستهداف. ويمكن إدراج تلك المسائل في مرفق أو في آلية أحرى لتحديد أفضل الممارسات.

٧- يفرض القانون الإنساني الدولي الحالي قيوداً متشددة نوعاً ما على استعمال الذحائر العنقودية. ولكن قد تغدو الأمور أوضح إذا تم تجميع كافة تلك القيود في إطار واحد. ولقد جرت محاولات من ذاك القبيل في الماضي، ويبرز هذا العمل بما فيه الكفاية مدى ملاءمة الضوابط الإنسانية المتعددة الموجودة حالياً. وينبغي أن تركز الجهود الحالية بصفة رئيسية على إعداد تدابير لضمان تنفيذ قواعد القانون الإنساني الدولي الراهنة على النحو الواجب.

ويمكن الاعتماد في ذلك على الممارسات الفضلى الموحدة للدول في مجال استعمال الذخائر العنقودية. ولا بد من إلزام الدول بتكثيف أنشطتها لوضع واعتماد ضوابط وطنية بشأن استعمال الذخائر العنقودية تتماشى مع أحكام القانون الإنساني الدولي القائمة، وبتوعية مواطنيها بتلك الأحكام، وأولهم أفراد قواتها المسلحة.

٨- تكمن المشكلة الحقيقية التي تسببها الذخائر العنقودية في استعمال تلك الذخائر بصورة غير مسؤولة وعشوائية أكثر مما تكمن في نظام السلاح بحد ذاته. ولا بد لمعالجة الشواغل الإنسانية الناجمة عن استعمال الذخائر العنقودية معالجة فعالة من بذل ما يمكن من جهود لقصر استعمالها على أعيان عسكرية بحتة والتأكد من عدم استعمالها في أماكن تجمع السكان المدنيين أو على مقربة منها. ويجب، للحد من خطر إلحاق أضرار بالغة بالمدنيين، ألا يوضع مكان وحجم تجمع المدنيين في الاعتبار فحسب بل وأن توضع الوسائل العملية والشاملة اللازمة للحد من الأضرار في الاعتبار أيضاً.

٩ المسائل الأساسية المثارة بشأن الشواغل الإنسانية المرتبطة بالذخائر العنقودية تتصل باستعمال هذه الذخائر
و بإزالتها بعد انتهاء الحروب عن طريق تقييد وضبط اختيار الأهداف وإجراءات التنفيذ، وتعزيز الجهود المبذولـــة
للتخلص من الذخائر الفرعية غير المنفجرة.

• ١٠ يجب تركيز الجهود على أساليب معالجة الاستعمال غير المشروع والعشوائي للذحائر العنقودية. ولقد وقعت الإصابات المدنية في حالات استُهدِف فيها السكان المدنيون خصيصاً بالذحائر العنقودية. وينبغي السمعي لتحديد القواعد التي ستعزز الامتثال للقانون الإنساني الدولي.

١١ - يقضي القانون الإنساني الدولي بمراعاة المبدأ التالي لدى استعمال الذخائر العنقودية: وجوب حماية المدنيين وغير المقاتلين من آثار تلك الذخائر. وتنشأ الإصابات غير المبررة والمعاناة غير الضرورية عن عدم التقيد بالتفرقة بين المدنيين والمقاتلين.

17- لا بد من بذل كافة الجهود الممكنة لقصر استعمال الذخائر العنقودية على أعيان عسكرية بحتة والتأكد من ألها لن تستخدم في أي مكان يوجد فيه تجمع مدنيين أو على مقربة من ذلك المكان. ويجب، للحد من خطر إلحاق أضرار بالغة بالمدنيين، ألا يؤخذ موضع وحجم حشد المدنيين في الاعتبار فحسب بل وأن تؤخذ في الاعتبار أيضاً الوسائل العملية والشاملة للحد من تلك الأضرار.

١٣ - يجب أن توفر الحماية للسكان المدنيين بوضع قيود على استعمال الذخائر العنقودية لأغراض عــسكرية (الاستهداف). ويجب أن يخضع استعمال الذخائر العنقودية لقيود واضحة داخل المناطق المأهولة أو على مقربة منها.

١٤ سيسهم التشدد في تطبيق أحكام القانون الإنساني الدولي الموجودة وفي إعمالها وإنفاذها إسهاماً كبيراً في معالجة الشواغل المتعلقة بالذخائر العنقودية معالجة فعالة.

01- يجب التشجيع على وضع إطار (أفضل الممارسات) يكون مقبولاً على المستوى العالمي لتعزيز الامتشال لأحكام القانون الإنساني الدولي ومساعدة الدول وقواقها العسكرية على إعمال القانون لدى اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية بما يشمل استعمال الذخائر العنقودية. وقد تشمل المراحل التي يمكن أن تشكل أساساً لأفضل الممارسات، ما يلى:

- (أ) تحديد مبادئ القانون الإنساني الدولي الواحبة التطبيق المتصلة باستخدام القوة العسكرية وبالسلاح المعيَّن المستعمَل.
 - (ب) تحديد قانونية السلاح موضع النظر بإجراء مراجعة قانونية.
 - (ج) التأكد من أن المذهب العسكري مطابق للقانون ذي الصلة.
- (c) اعتماد دليل القانون الإنساني الدولي (المعروف"بقانون النزاعات المسلحة") كي يستخدمه الجيش.
 - (ه) التأكد من أن المخططين العسكريين يضعون القانون ذا الصلة في الحسبان.
- (و) وحود إحراءات استهداف يطبقها موظفون مدرَّبون وتفضي إلى مبادئ توحيهية للاستهداف تجيزها السلطات السياسية والقانونية المختصة.
 - (ز) التأكد من وحود "قواعد اشتباك" مناسبة تجيزها السلطات السياسية والقانونية المختصة.
- (ح) تدريب جميع أفراد الجيش في مجال القانون الإنساني الدولي وقواعد الاشتباك للتأكد من ألهم يستوعبون الالتزامات الإنسانية والقانونية ويمتثلون لها.
- (ط) ضمان توافر المشورة القانونية في كل مرحلة ذات صلة من المراحل المشار إليها آنفاً، بما في ذلك التدريب والعمليات.
- (ي) وجود آلية للإنفاذ في القانون الداخلي للتحقيق في انتهاكات القانون الإنساني الدولي ومعالجتها كما ينبغي.

١٦ – يجب أن يخضع استعمال الذخائر العنقودية لقيود واضحة في المناطق المأهولة أو على مقربة منها.

النصوص القانونية:

- '۱٬' يحظر في جميع الظروف جعل السكان المدنيين بصفتهم هذه، أو المدنيين فرادى، أو الأعيان المدنية، محل هجوم بالذخائر العنقودية.
- '٢' يحظر في جميع الظروف جعل أي هدف عسكري يقع داخل تجمع مدنيين أو في مناطق يقطنها المدنيون عادة محل هجوم بالذخائر العنقودية.
- "٣' يُحظر أن تماجَم بالذحائر العنقودية أهداف لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، مثل المواد الغذائية، أو المخاصيل الزراعية، أو الماشية، أو منشآت وإمدادات مياه الشرب وقنوات الري، أو المنشآت الصيدلانية. ويسري هذا الحظر أيضاً إذا كانت هذه المنشآت لا تُستخدم لإمداد السكان المدنيين فقط، وإنما لإمداد أفراد القوات المسلحة أيضاً.
- '٤' يراد بتعبير "هدف عسكري"، فيما يتعلق بالأشياء، أي شيء يسهم، بطبيعته أو موقعه أو غرضه أو وجه استعماله، إسهاماً فعلياً في العمل العسكري، ويكون من شأن تدميره الكلي أو الجزئي أو الجزئي أو الاستيلاء عليه أو إبطال مفعوله، في الظروف القائمة في حينه، أن يتيح ميزة عسكرية أكيدة.
- ° 0 ن يراد بتعبير "أعيان مدنية" جميع الأشياء التي ليست أهدافاً عسكرية على النحو المعرف في الفقرة ٩ من هذه المادة.
- '٦' يراد بتعبير "تجمع مدنيين" أي تجمع مدنيين، دائماً كان أو مؤقتاً، كما في الأجزاء المأهولة من المدن أو المبدأت أو المهجَّرين، أو المدن أو البلدات أو المهجَّرين، أو جماعات البدو الرحل".

ثالثاً - الجوانب التقنية للذخائر العنقودية (الموثوقية، الدقة)

1٧- يجب أن يكون أي سلاح مستخدم دقيقاً في بلوغ أهداف عسكرية وموثوقاً لكي لا يشكل خطراً على حياة السكان المدنيين وأوصالهم وسبل استرزاقهم، سواء في وقت استعماله أو بعد انتهاء التراع. ويجب أن تحظر الذخائر العنقودية التي لا تلبي معيار الأداء المذكور.

11- تجب حماية السكان المدنيين بتقييد الاستعمال العسكري للذخائر العنقودية (الاستهداف) وبوضع معايير تقنية جديدة، على حد سواء. وينبغي أن يؤدي وضع المعايير التقنية الجديدة إلى الاستعاضة عن الذخائر العنقودية الحالية بجيل جديد من الذخائر ذات الأهداف الموضعية.

١٩ الله فرض قيود كمية ملزمة قانوناً على الخصائص التقنية للذخائر العنقودية أمر سابق لأوانه. ويفضل وضع توصيات بشأن أفضل الممارسات لتحسين موثوقية الذخائر العنقودية.

٢٠ يجب أن يحتوي الصك تدابير قائمة على أفضل الممارسات بغية تحسين موثوقية، ودقة، ونشر ما يبقى مصرحاً باستعماله من تلك الذخائر العنقودية.

71- يُحتاج في أي نظام كان من أنظمة الأسلحة إلى اعتماد تدابير تحسين تقيي لزيادة موثوقية النظام ودقته. وفي هذا الصدد، من المعقول إلى حد ما اعتماد مثل تلك تدابير. وينبغي أن يُتقيَّد في ذلك بمبدأ الفعالية من حيث التكاليف العسكرية. ويمكن، بالتالي، تطبيق تدابير التحسين التقني بوصفها من أفضل الممارسات.

٢٢- لا يعتبر التركيز على استعمال الذخائر العنقودية المتطورة تكنولوجياً نهجاً سليماً. فلن يكون من شان ذلك إلا أن يحرم البلدان النامية من الحصول على أسلحة توفر ميزة عسكرية بتكلفة أقل مقارنة بأسلحة بديلة أخرى. وستكون تكلفة تدمير المخزون الحالي للتحول إلى تكنولوجيات أحدث تكلفة باهظة.

77- تحب مقارنة معايير الدقة والموثوقية المقترحة بمستوى عتبتنا التكنولوجية الحالية وبتكاليف التعويض والوقت اللازم للتعويض. ولن يكون للبلدان النامية، على وجه التحديد، حافز على اختيار الذخائر العنقودية المطورة إلا إذا تم تعويض التكاليف الأعلى بإتاحة إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة أو بتطوير بدائل أخرى قابلة للإدامة اقتصادياً.

٢٤ - يمكن للذخائر العنقودية التي تجهز ذخائرها الفرعية بآليات تدمير ذاتي أو إبطال ذاتي أو تعطيل ذاتي أن تحد من عدد الذخائر الفرعية غير المنفجرة. كما يمكن للذخائر العنقودية التي تكون نسبة فشلها دون مستوى معين أو التي لا تحتوي إلا كمية محدودة من الذخائر الفرعية أن تحد من عدد الذخائر الفرعية غير المنفجرة. ويمكن المنافرة المنفجرة عند الذخائر الفرعية أن تحد من عدد الذخائر الفرعية غير المنفجرة.

للذخائر العنقودية المجهزة بنظام توجيه أن تحد من المناطق التي قد تكون الذخائر الفرعية غير المنفجرة منثورة فيها، مما يجعل إزالتها أيسر.

٥٦- لا يوجد أساس للاعتقاد بأن تحسين مستوى الموثوقية والدقة قد يكون الحل الوحيد أو الأساسي لمشكلة الذخائر العنقودية، وهي أسلحة لا تسبب مشاكل إنسانية خطيرة فحسب بل وتسبب أضراراً عسكرية وسياسية أيضاً وتكاليف للدول من حيث إزالة تلك الأسلحة بعد انتهاء التراع ومن حيث انتشارها إلى جهات فاعلة غير تابعة للدول.

٢٦- توفر التحسينات التقنية، على المدى الطويل، سبيلاً مشجعاً للحد من آثار الذخائر العنقودية في الإنسان.

٣٧- يجب ألا تفرض قيود على الذحائر العنقودية على أساس مدة صلاحيتها. فدرجة تلفها مرهونة بالتصميم، ومتانة المواد المستخدمة، وجودة الإنتاج، ومدة وظروف الصلاحية أو التخزين. وبالتالي قد تختلف المدة اللازمة لتنخفض جودة الذخيرة إلى حدود غير مقبولة اختلافاً كبيراً، في المقام الأول، باختلاف ظروف الاستعمال وخصائص التصميم.

٢٨- قد يساعد تحسن التكنولوجيا على حل المشاكل التي تسببها الذخائر العنقودية ولكن لا يمكن له أن يفعل ذلك لوحده. ويجب عدم الاكتفاء، في النهج التقنية، بالاهتمام بالتصميم فقط بل ينبغي الاهتمام بكيفية عمل الذخائر العنقودية في حالات القتال الفعلي أيضاً. فلا بد، بالتالي، من إجراء اختبار واقعي.

٢٩ - يجب النص على فترة انتقالية طويلة في كل مطلب تقني يمكن إضافته للحد من استعمال الذحائر العنقودية.

النصوص القانونية:

"'۱' يقصد بالذحائر العنقودية "الموثوقة" الذحائر العنقودية التي تحتوي ذحائر فرعية تقل فيها نسبة الذحيرة الفاشلة الخطرة عن واحد في المائة حسب معايير الاحتبار المبينة في المرفق التقني.

'۲' يقصد بالذخائر العنقودية أو الذخائر الفرعية "الدقيقة" ذخائر لا تعد فعالة إلا داخل منطقة هدف محددة سلفاً. وترد المعايير التقنية للدقة في المرفق التقني".

رابعاً - أنواع الذخائر العنقودية التي قد تلحق أضراراً خاصة بالإنسان

•٣٠ سببت الذخائر العنقودية أضراراً غير مقبولة نتيجة الاستعمال في بعض الحالات، ونتيجة التصميم غير الملائم لبعض أنواع تلك الذخائر في حالات أحرى. واقتُرح، في إثر النداء العاجل الذي وجهته اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حظر الذخائر العنقودية غير الموثوقة وغير الدقيقة حظراً فورياً. وأما الأنواع الأخرى الأقل خطورة فينبغي التخلي عنها على مراحل في أجل متوسط.

٣٦- ينبغي الكف تماماً وفوراً عن استعمال الذحائر العنقودية "غير الموثوقة" أو "غير الدقيقة". ويجوز في الوقت الراهن الاستمرار في استخدام الذحائر العنقودية "الموثوقة" و"الدقيقة". بيد أنه ينبغي إلغاؤها تدريجياً في أجل متوسط لا يتجاوز، في نظرنا، عشر سنوات. وسيتعين، في نهاية المطاف، الاستعاضة عن جميع الذحائر العنقودية بذحائر بديلة قدراتها مماثلة لقدرات الذحائر العنقودية وأخطارها الإنسانية أقل بكثير. ويمكن أن يطلق عليها اسم "ذحائر الأهداف الموضعية ذات صمامات التفجير الاستشعارية".

77- من المهم، لدى التمييز بين الذحائر العنقودية التي يتوجب حظرها وتلك التي لا يتوجب حظرها، أن يؤخذ مفهوما الدقة والموثوقية في الاعتبار وأن يحدد، من ثم، نوع الذحائر التي ينطبق عليها هذان المعياران. ويستصوب، لدى النظر في الموثوقية، التركيز على ما يتوقع وجوده على وجه الأرض من متفجرات من مخلفات الحرب عوضاً عن التركيز على الأساليب التقنية لمنع وجودها. ويكفي، للحد بفعالية من المتفجرات من مخلفات الحرب، أن يدرج في البروتوكول معيار واضح للموثوقية. ويمكن أن تترك للجهات المنتجة مسؤولية بيان كيفية الوفاء بهذا المعيار، مثلاً عن طريق آليات التدمير الذاتي أو آليات الإبطال الذاتي.

٣٣- يجب أن ينص الصك المقبل على حظر استخدام وإنتاج وتكديس ونقل الذخائر العنقودية اليتي تلحق أضراراً غير مقبولة بالمدنيين.

٣٤ - يجب وضع معايير واضحة ومتفق عليها عامةً لتحديد أنواع الذخائر العنقودية التي يمكن أن تعتبر مقبولة بين الأنواع الـ ٢٠٠ الموجودة، ولتمييزها عن تلك التي تترتب عليها آثار عشوائية وينبغي بالتالي أن لا تكون موجودة.

٥٣- لا يمكن التمييز بين "السلاح الجيد" والسلاح السيئ" كــشرط للــسماح بالاتجــار بالمجموعــة الأولى وباستخدامها على حساب المجموعة الثانية.

٣٦- لا يشكل اقتراح حظر الذخائر العنقودية "غير الدقيقة" و"غير الموثوقة" أسلوباً سليماً لمعالجة المخاطر الإنسانية المترتبة على استخدام تلك الذخائر استخداماً غير مسؤول. ويُفترض أن تساعدنا المناقشات المفتوحة التي يجريها الخبراء التقنيون والعسكريون على تحديد ماهية الذخائر العنقودية غير الدقيقة وغير الموثوقة. وستكون الفترة الانتقالية المناسبة ونقل التكنولوجيا بصورة ملائمة من العوامل الهامة في هذا الصدد.

٣٧- يجب حظر استخدام الذخائر العنقودية وإنتاجها ونقلها وتكديسها.

٣٨- إن فرض قيود كمية ملزمة قانوناً على الخصائص التقنية للذخائر العنقودية أمر سابق لأوانه. ويفضل وضع توصيات بشأن أفضل الممارسات في هذا الجال، بما قد يشمل تصميم الذخائر العنقودية.

97- يجب ألاً تفرض قيود على الذخائر العنقودية على أساس مدة صلاحيتها. فدرجة تلفها مرهونة بالتصميم، ومتانة المواد المستخدمة، وجودة الإنتاج، ومدة وظروف الصلاحية أو التخزين. وبالتالي قد تختلف المدة اللازمة لتنخفض جودة الذخيرة إلى حدود غير مقبولة اختلافاً كبيراً، في المقام الأول، باختلاف ظروف الاستعمال وخصائص التصميم.

٤٠ و يجب أن تعكس النتيجة المتوصل إليها رغبة أغلبية البلدان في حظر الذخائر العنقودية التي تلحق أضراراً غير مقبولة بالمدنيين.

13- يجب فرض قيود على الذحائر العنقودية غير الموثوقة أو غير الدقيقة أو حظرها بالأساليب التالية: حظر استحداثها أو إنتاجها أو اقتنائها أو نقلها حظراً فورياً. فيمكن لنا بهذه الطريقة التأكد من عدم استمرار تلك الذحائر العنقودية في الازدياد. وينبغي قصر استخدام أنواع الذحائر الموجودة حالياً في حيازة البلدان على حالات الضرورة القصوى فقط، ولمدة معينة من الزمن، مما يوجب تحديد فترة انتقالية. ويجب أن تحظر تلك الذحائر برمتها بعد انقضاء الفترة الانتقالية.

25- لا يوجد أي صنف من الذخائر العنقودية يلحق بطبيعته أضراراً غير مقبولة بالمدنيين على الرغم من التدابير الاحترازية أو الضمانات المتصلة باستعماله والإجراءات التي يمكن اتخاذها بعد استخدامه. وتشير جميع الأسلحة دواعي قلق إنسانية إن استخدمت بصورة غير ملائمة.

٤٣- يجب، لدى تقييم ضرورة حظر أنواع معينة من الذحائر العنقودية، التمييز بين الذحائر العنقودية الجهزة بآليات التدمير الذاتي أو الإبطال الذاتي وتلك التي ليست مجهزة بها.

33- يجب حظر استخدام الذخائر الفرعية الأساسية بعد تحديد فترة انتقالية متفق عليها لإمهال الدول الوقت اللازم لاعتماد الصك وتبديل قدرتها العسكرية دون المساس بها. ويجب، لهذا الغرض، أن ينص الصك على إتاحة فترة انتقالية ملائمة، تحدد على أساس ألاً يسري حظر استخدام الذخائر العنقودية المحظورة (حسب التعريف) إلا بعد مضى [...] سنة. ويجب التفاوض على هذه الفترة الزمنية.

٥٤- يجب أن ينص الصك على التزام بتدمير الذحائر العنقودية المحظورة وأن يحدد في نفس الوقت فترة انتقالية ملائمة وينص على إمكانية الحفاظ لفترة مؤقتة على حد أدبى من المخزونات لأغراض مشروعة محددة.

النصوص القانونية:

- "'۱' يحظر في جميع الظروف استخدام أي من الذخائر العنقودية غير الموثوقة و/أو غير الدقيقة علـــى النحو المعرف في [...]. وتبين معايير الاختبار في المرفق التقني.
- '7' يحظر في جميع الظروف استخدام أي من الذخائر العنقودية على النحو المعرف في [...] بعد مرور [...] سنة على دخول هذا البروتوكول حيز النفاذ بالنسبة إلى الطرف المتعاقد السامي. وتبين معايير الاختبار في المرفق التقني. وريثما يسري الحظر المقرر بموجب الجملة الأولى من هذه الفقرة، يتعهد الطرف المتعاقد السامي بعدم استخدام الذخائر العنقودية إلا كحل أحرير إذا لم يوجد أي نوع آخر من الذخيرة لتحقيق الميزة العسكرية المرغوب فيها.
- "" لا تمنع أحكام هذه المادة من استخدام الذخائر البديلة على النحو المعرف في الفقرة ٨ من المادة ٢. وتبين المعايير المتعلقة بالذخائر البديلة في المرفق التقني.

- '٤' يقصد بالذحائر العنقودية "غير الموثوقة" الذحائر العنقودية التي تحتوي ذحائر فرعية تبلغ فيها نسبة الذحيرة الفاشلة الخطرة واحداً في المائة أو أكثر حسب معايير الاحتبار المبينة في المرفق التقني.
- ° 0 ن يقصد بعبارة "الذخيرة الفاشلة الخطرة" ذخيرة فرعية غير منفجرة أو لم تنفجر بالكامل، ولها صمام في وضع مجهز للانفجار.
- '٦' ويقصد بالذحائر العنقودية أو الفرعية "غير الدقيقة" ذحائر تعد فعالة أيضاً حارج منطقة هدف محددة سلفاً. وتبين المعايير التقنية للدقة في المرفق التقني".

خامساً - مساعدة الضحايا، التعاون والمساعدة. تعميم البروتوكول الخامس وتنفيذه

23- يجب أن ينطوي الصك الذي سيوضع في المستقبل على ترتيبات بشأن مساعدة الضحايا والتعاون والمساعدة الدوليين.

27- إن إدراج المسائل المتصلة بتوفير الرعاية الصحية لضحايا الذخائر العنقودية وكذلك إعادة تأهيلهم نفسياً وإدماحهم احتماعياً واقتصادياً كشرط إلزامي أمران يتسمان بالأهمية. ويجب، أن يُتوخى، في التعاون والمساعدة الدوليين، تحديد الآليات اللازمة بالضبط لإزالة تلك الذخائر، يما يشمل تحديد الالتزامات المالية والتنفيذية لمستخدمي الذخائر العنقودية.

٤٨- يجب أن يشمل البروتوكول الجديد مادة تتناول خصيصاً ضرورة توفير المساعدة للضحايا. ويجب على البلدان أن توفر، حيثما أمكن، المساعدة للمحتاجين إذا كانت في وضع يسمح لها بأن تفعل ذلك.

93- إن تقديم المساعدة للضحايا مسألة تتسم بأهمية بالغة. ويجب أن يؤخذ في الاعتبار البروتوكول الخامس لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وكلمة "ضحية" لا تتصل بالشخص المتأثر مباشرة بانفجار ذخيرة عنقودية فحسب بل تشمل أيضاً المتضررين بصفة غير مباشرة، وهم: أسرة الضحية، وإلى حد ما أصدقاؤها بل وحتى المجتمع الذي تعيش فيه. والمساعدة اللازمة لا تقتصر على مساعدة الطوارئ، بل تشمل أيضاً إعادة تأهيل الضحايا وتوفير الرعاية النفسية لهم وإعادة إدماجهم احتماعياً واقتصادياً.

• ٥٠ يجب تحديد أهداف طموحة فيما يتعلق بمساعدة الضحايا بغية التأكد من ألهم يحصلون على كامل الخدمات الجسمية والنفسية والاجتماعية اللازمة لاسترداد صحتهم والاندماج من جديد في مجتمعاقم، وللتأكد من حصول أسرهم ومجتمعاقم على الدعم اللازم أيضاً.

00- فيما يتعلق بمساعدة الضحايا، لا تختلف احتياجات ضحايا الذخائر العنقودية من حيث إعادة التأهيل اختلافاً كبيراً عن احتياجات ضحايا إصابات بالغة أخرى، كالإصابات الناجمة عن الألغام البرية. ويعتبر تعزيز ودعم الجهود الشاملة التي يبذلها البلد في مجال إعادة التأهيل أفضل رد لتلبية احتياجات ضحايا التراعات وأكثره قابلية للإدامة. وتوجد الآن آليات مساعدة عديدة للتزويد بالأطراف الصناعية وتوفير الجبيرات فضلاً عن وسائل إعادة التأهيل الضرورية الأحرى. وينبغى تدعيم الآليات الموجودة لا تشجيع ازدواجيتها.

٥٢ - يجب أن ينص الصك على تشجيع التعاون والمساعدة فيما بين الدول، ولا سيما فيما يتعلق بتدمير مخزونات الذخائر العنقودية واستحداث التقنيات اللازمة لتدميرها وإبطال مفعولها وإزالتها وتطبيق تلك التقنيات والتدريب عليها. ويجب أن يصمم الصك لتكملة البروتوكول الخامس المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب.

٥٣- من ناحية المعالجة، ينص البروتوكول الخامس لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر على الالتزام بإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب، يما فيها المخلفات الناشئة عن استخدام الذحائر العنقودية، من المناطق المتضررة بوجودها.

٤٥- يتيح البروتوكول الخامس لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر الأساس القانوني المناسب لتسوية الشواغل الناجمة عن المتفجرات من مخلفات الحرب، يما فيها الذحائر الفرعية غير المنفجرة.

٥٥- ينبغي، فيما يتعلق بالإزالة، أن تكون هناك، صلة واضحة بالبروتوكول الخامس لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وبأحكام أحرى من القانون الإنساني الدولي.

٥٦ يمكن معالجة موضوع الذخائر العنقودية بتنفيذ البروتوكول الخامس لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر تنفيذاً يتسم بدرجة أكبر من الفعالية.

00- من الضروري وضع إجراءات لتبادل المعلومات المتصلة بمكان وجود المتفجرات من مخلفات الحرب وبعددها بعد انتهاء التراع. ويمكن لنا، بالإضافة إلى ذلك، أن نطور أساليب لتحديد المناطق الملوثة. وفي هذا الصدد، لا بد، لمعالجة أثر الذخائر العنقودية في الإنسان معالجة فعالة، من النظر بدقة في كيفية تطبيق أحكام القانون الإنساني الدولي الموجودة، بما فيها أحكام بروتوكولات اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

٨٥- لا تعالج بعض المشاكل المتعلقة بالمتفجرات من مخلفات الحرب معالجة كافية في إطار البروتوكول الخامس لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثـر. فالقيمـة العملية للبروتوكول تقتصر في الواقع على عملية الإزالة بعد التراع، فهو لا يتناول العواقب على الإنسان أثنـاء الهجوم أو بعده بفترة وجيزة. وبعد التوصل إلى توافق في الآراء لتسوية هذه الشواغل يمكن أن تتناول المناقـشة أساليب تدعيم مواطن الضعف الموجودة في الإطار الحالي للقانون الإنساني الدولي. ومن بين الخيـارات الممكنـة إضافة بعض الأحكام ذات الصلة إلى المرفق التقني الذي يتضمن أفضل الممارسات لبلوغ أغـراض البروتوكـول الخامس لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

9 ٥- لن يكون للدول، وبخاصة النامية من بينها، حافز للتحول إلى الذخائر العنقودية المحسنة إلاً إذا وَجَدت في إمكانية الحصول على تكنولوجيات جديدة أو في إمكانية تطوير بدائل أخرى لها مقومات البقاء الاقتصادية، ما يعوضها عن التكاليف الأكبر.

النصوص القانونية:

"تسري أيضاً في سياق هذا البروتوكول، عند الاقتضاء، أحكام البروتوكول الخامس، لا سيما الأحكام المتعلقة بإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب أو التخلص منها أو تدميرها (المادة ٣)، وتسجيل المعلومات وحفظها ونقلها (المادة ٤)، والاحتياطات الأخرى المتعلقة بحماية السكان المدنيين (المادة ٥)، وبحماية البعثات والمنظمات الإنسانية (المادة ٦)، والمساعدة المقدمة فيما يتعلق بالمتفجرات الموجودة من مخلفات الحرب (المادة ٧)، والتعاون والمساعدة (المادة ٨)، والتدابير الوقائية العامة (المادة ٩)".

سادساً - التعريف

-7- استمع فريق الخبراء الحكوميين في دورته الأولى لعام ٢٠٠٨ إلى التقرير المقدم عن العمل المنجز في الحتماعات الخبراء العسكريين والتقنيين، وأقر أن مشروع التعريف العملي الموضوع للذخائر العنقودية يوفر أساساً ملائماً لإنجاز العمل في المستقبل. وسيأخذ العمل الذي سينجز في المستقبل في الاعتبار اقتراحات أخرى أيضاً، بما فيها اقتراحات مقدمة في تلك الدورة وفي دورات سابقة (١). وفيما يلي مشروع التعريف العملي للذخائر العنقودية:

"[يُقصد بعبارة "الذحائر العنقودية" حاملة-حاوية تحتوي [أكثر من عشر [س]] من الذحائر الفرعيــة المتفجرة وتصمم كي [تقذف أو تنثر أو تطلق]/[توزع] ذحائر فرعية متفجرة [على منطقة [هدف]]

يقصد "بالذخيرة الفرعية المتفجرة" ذخيرة متفجرة تقليدية مصممة لتنفصل عن ذخيرة عنقودية ولتنفجر وقت الارتطام [هدف]/[هدف موضعي] أو قبل الارتطام به أو بعد الارتطام به.

يقصد "بالحاملة - الحاوية":

(أ) ذحيرة تقليدية [قد تكون قذيفة مدفعية، أو قنبلة جوية، أو قذيفة موجهة أو غير موجهة] أو،

[(ب) جهاز ناثر مثبت بطائرة ومصمم [لقذف أو نثر أو إطلاق]/[توزيع] [ذحائر فرعية متعددة]/[أكثر من [ص] ذحيرة فرعية] في [محاولة] واحدة/[عملية متواصلة/غير منقطعة].

(ب) جهاز ناثر مثبت بطائرة غير مصمم [لقذف أو نثر أو إطلاق]/[توزيع] ذخائر النيران المباشرة.]]"

71- تعاريف "تجمع المدنيين"، و"الأعيان المدنية" و"الأعيان العسكرية" ملائمة كما وردت في البروتوكول الثاني المعدل وفي البروتوكول الثالث.

⁽١) ترد الاقتراحات المتعلقة بتعاريف الذحائر العنقودية، أو الذحائر الفرعية المتفجرة، أو القنيبلات، أو الموثوقة، وغير الموثوقة، أو الذحائر البديلة، أو الهدف العسكري، أو الموثوقة، أو الذحائر البديلة، أو الهدف العسكري، أو الأعيان المدنية، أو بحمع المدنيين، أو الاحتياطات المستطاعة، أو النقل، في وثائق مثل CCW/GGE/2007/WP.1 أيضاً.

٦٢ - يمكن اقتباس التعاريف ذات الصلة المدرجة في البروتوكول الخامس في حال الاحتياج إلى تعريف الذخائر العنقودية "غير المنفجرة" أو "المخلّفة".

سابعاً – إدارة المخزون

٦٣- يمكن مساعدة البلدان التي تواجه صعوبات مالية في تدمير المخزون بإتاحة آلية ملائمة عن طريق صندوق استئماني تؤسسه الدول الأطراف.

37- يجب ألاً تفرض قيود على الذخائر العنقودية على أساس مدة صلاحيتها. فدرجة تلفها مرهونة بالتصميم، ومتانة المواد المستخدمة، وجودة الإنتاج، ومدة وظروف الصلاحية أو التخزين. وبالتالي قد تختلف المدة اللازمة لتنخفض جودة الذخيرة إلى حدود غير مقبولة اختلافاً كبيراً، في المقام الأول، باختلاف ظروف الاستعمال وخصائص التصميم.

97- يجب أن يقر البروتوكول الذي سيوضع في المستقبل قواعد واضحة وصارمة بشأن النقل، والتخزين، والتدمير، والاستحداث، والإنتاج، والاقتناء على غرار ما ورد في صكوك قانونية موجودة مثل اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر واتفاقية أوتاوا. ويجب أن يولى توفير الذخائر البديلة (ذخائر الأهداف الموضعية ذات صمامات التفجير الاستشعارية) الأولوية على التدمير النهائي لمخزونات الذخائر العنقودية.

77- يجب تحديد آجال طموحة ولكن معقولة لتدمير جميع الذخائر العنقودية التي لا تستوفي معايير الدقــة والموثوقية في الأداء.

النصوص القانونية:

"لأجل النهوض بمقاصد هذا البروتوكول، يقوم كل طرف متعاقد سام بما يلي:

١٠ التخزين

- (أ) التعهد بفصل الذخائر العنقودية وذخائرها الفرعية المحظورة بموجب المادة [...] عن المخزون المخصص للاستخدام، وحفظها في مخازن مستقلة وآمنة لغرض تدميرها، مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها في الفقرة "٣، من هذه المادة،
- (ب) التعهد بفصل الذخائر العنقودية وذخائرها الفرعية المحظورة بموحب المادة [...] عن المخزون المخصص للاستخدام، وحفظها في مخازن مستقلة وآمنة لغرض تدميرها، بعد مرور [...] سنة على بدء نفاذ هذا البروتوكول بالنسبة إلى تلك الدولة الطرف، مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها في الفقرة "٢، من هذه المادة،

٢ التدمير

- (أ) التعهد بتدمير أو ضمان تدمير كل مخزون الذخائر العنقودية وذخائرها الفرعية المحظورة بموجب المادة [...] التي تملكها أو تحوزها، أو التي تكون خاضعة لولايتها أو سيطرقها، في أقرب وقت ممكن، على ألا يتعدى ذلك [...] سنوات من بدء نفاذ هذا البروتوكول بالنسبة إلى تلك الدولة الطرف،
- (ب) التعهد بتدمير أو ضمان تدمير كل مخزون الذخائر العنقودية وذخائرها الفرعية المحظورة بموجب المادة [...] التي تملكها أو تحوزها، أو التي تكون خاضعة لولايتها أو سيطرتها، في أقرب وقت ممكن على ألا يتعدى ذلك [...] سنوات من بدء نفاذ هذا البروتوكول بالنسبة إلى تلك الدولة الطرف.

"" الاستثناءات

التعهد بألا تحتفظ إلا بعدد محدود من الذخائر العنقودية والذخائر الفرعية المحظ وفقاً للمادة [...] لغرض استحداث تقنيات الكشف عن الذخائر العنقودية أو إزالتها أو تدميرها، والتدريب على هذه التقنيات. ويجب ألا يتعدى مقدار هذه الذخائر العنقودية الخطرة العدد الأدنى اللازم قطعاً للأغراض المذكورة أعلاه.

ثامناً - النقل

٦٧- ينبغي أن يكون هناك نظام عام يحظر نقل الذحائر العنقودية التي تلحق أضراراً غير مقبولة بالإنسان.

7A - الذخائر العنقودية غير مقصورة على القوات المسلحة للدول. فبمستطاع المنظمات الإرهابية الحصول على تلك الأسلحة واستعمالها. ويجب أن يتضمن الصك الذي ستسفر عنه اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر حظر نقل الذخائر العنقودية إلى الإرهابيين.

٦٩ يتسم تحديد فترة انتقالية ملائمة ونقل التكنولوجيا بالأهمية.

النصوص القانونية:

"١- لأجل النهوض بمقاصد هذا البروتوكول، يقوم كل طرف متعاقد سام بما يلي:

- (أ) التعهد بعدم نقل أي ذخائر عنقودية يحظر استخدامها بموجب المادة ٤ من هذا البروتوكول، إلا لغرض تدميرها، أو اختبارها، أو التمرن أو التدرب على كشفها، أو إزالتها، أو على تقنيات تدمير الذخائر العنقودية وذخائرها الفرعية؟
- (ب) التعهد بعدم نقل أي ذخائر عنقودية إلى أي جهة غير الدولة أو الوكالة التابعة للدولة والمرخص لها بتلقى هذه الذخائر؛
- (ج) التعهد بعدم نقل أي ذخائر عنقودية إلى دول غير ملتزمة بهذا البروتوكول ما لم تقبـــل الدولة المتلقية تطبيق هذا البروتوكول؛
- (د) التعهد بالتأكد من أن أي نقل وفقاً لهذه المادة يتم بامتثال الدولة الناقلة والدولة المتلقية كلتيهما امتثالاً كاملاً لأحكام هذا البروتوكول ذات الصلة وقواعد القانون الإنساني الدولي المعمول بها.
- ٢- تمتنع جميع الأطراف المتعاقدة السامية، ريثما يدخل هذا البروتوكول حيز النفاذ، عن أي أعمال تتعارض مع الفقرة ١ من هذه المادة، يما في ذلك لدى إتاحة التراخيص ذات الصلة".
